

ضريبة القيمة المضافة

| القرار رقم (VD-2021-1156)

| الصادر في الدعوى رقم (V-29216-2020)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

القيمة المضافة في مدينة الدمام

المفاتيح:

ضريبة القيمة المضافة - غرامة الضبط الميداني - قبول دعوى المدعية وإلغاء قرار المدعى عليها محل الدعوى

الملخص:

طالبة المدعية بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك المتعلق في فرض غرامة ضبط ميداني بمبلغ (١٠,٠٠٠) ريال - أجابت الهيئة بأن بعد الشخص على موقع المدعية تبين مخالفتها لاشتراطات الفاتورة المبسطة الواردة في الفقرة (هـ) من الفقرة (٨) من المادة (٥٣) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة - ثبت للدائرة أن محضر الضبط قد أشار صراحة أن المغسلة تعد فرع داخل مما يجعلها داخلة ضمن عقد المدعية مع شركة ... وبالتالي تدخل ضمن الفاتورة التجميعية التي تقدم من المغسلة شهرياً لـ.... - مؤدي ذلك: قبول دعوى المدعية وإلغاء قرار المدعى عليها محل الدعوى - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب الفقرة (هـ) من الفقرة (٨) من المادة (٥٣) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤ـهـ.

المستند:

- الفقرة (هـ) من الفقرة (٨) من المادة (٥٣) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤ـهـ

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه؛ وبعد: في يوم الأحد بتاريخ ٢٢/٠٨/٢٠٢١م، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات

ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في مدينة الدمام، المنشأة بموجب نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (١٠/١٥٢٤) بتاريخ ١٥/١٠/١٤٢١هـ وتعديلاته والمُشكّلة بموجب الأمر الملكي رقم (٦٤٧٤) بتاريخ ٢٣/٩/١٤٣٩هـ وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٦١٢٩٤٢٠) بتاريخ ١١/١١/٢٠٢٠م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن / ... هوية وطنية رقم (...) بصفته وكيل عن المدعية/ شركة ... بموجب سجل تجاري رقم (...), تقدم بلائحة دعوى تضمنت اعترافه على غرامة الضبط الميداني بمبلغ (١٠,٠٠٠) ريال، عدم توضيح الضريبة واجبة السداد، ويطلب إلغاء القرار.

وبعرضها على المدعى عليها، أجبت: «أولاً: الدفع الموضوعي: ١- قام ممثلو الهيئة بتاريخ ٢٠/٧/٢٠٢٠م، بالشروع على موقع المدعية، وفحص الفواتير المبسطة التي تقدمها المدعية للتأكد من سلامة تطبيق أحكام نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وبعد المعاینة، تبين مخالفتها لاشتراطات الفاتورة المبسطة الواردة في الفقرة (هـ) من الفقرة الثامنة من المادة الثالثة والخمسون من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة. ٢- وبعد التثبت من مخالفه المدعية لأحكام نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية لما تم تبيانه أعلاه، قامت الهيئة بفرض غرامة عليه بقيمة (١٠,٠٠٠) ريال، على المدعية بناءً على الفقرة الثالثة من المادة الخامسة والأربعين من نظام ضريبة القيمة المضافة. ثانياً: الطلبات: تطلب الهيئة الحكم برد الدعوى».

وفي يوم الأحد بتاريخ ٢٢/٨/٢٠٢١م، انعقدت الجلسة طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد وحيث رغب الطرفان نظر الدعوى، وذلك بمشاركة ... هوية وطنية رقم (...) بصفته مدير الشركة المدعية، ومشاركة ممثل المدعى عليها ... هوية وطنية رقم (...) وبسؤال طرفي الدعوى عما إذا كان لديهما ما يودان تقديم خلاف ما سبق وأن تقدما به من خلال صيغة الدعوى وما لحقها من ردود أجاباً بالنفي. وبناء عليه قررت الدائرة خروج طرفي الدعوى من الدائرة المرئية مؤقتاً للمدعاولة وإصدار القرار.

الأسباب:

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وبعد التدقيق، واستناداً لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (١١٣/٢) وتاريخ ٢٢/١١/١٤٣٨هـ وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية لنظام الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤/١٢/١٤٣٨هـ وتعديلاتها، وعلى قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي الكريم رقم (٢٦٤٠) وتاريخ ١١/٦/١٤٤١هـ. وعلى الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة

المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل: تهدف المدعية من دعواها إلى إلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن، غرامة الضبط الميداني بمبلغ (١٠,٠٠٠) ريال، عدم توضيح الضريبة واجبة السداد، وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية ويحيط أن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (١١٣/م) وتاريخ ٢٢/١٤٣٨هـ، ويحيط قدّمت الدعوى خلال المدة النظامية ومن ذي صفة، مما يتعين معه قبول الدعوى شكلاً.

ومن حيث الموضوع: فإنّه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابة طرفيها بعد إمهالهما ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهما؛ ثبت للدائرة أن مطالبة المدعية تكمن في طلب الغاء قرار الهيئة المتعلق بفرض غرامة الضبط الميداني، المبني على تبّين مخالفتها لاشتراطات الفاتورة المبسطة الواردة في الفقرة (هـ) من الفقرة الثامنة من المادة الثالثة والخمسون من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة. وبعد الاطلاع على كامل ملف الدعوى وما احتوى عليه من دفوع؛ يتبيّن أن محضر الضبط قد أشار صراحة أن المغسلة تعد فرع داخل مما يجعلها داخلة ضمن عقد المدعية مع شركة ... وبالتالي تدخل ضمن الفاتورة التجميعية التي تقدم من المغسلة شهرياً ل.... ودللت المدعية على ذلك بتقديمها لفاتورة المؤرخة في ٢٠٢٠/٨/٣١م والتي جاءت شاملة لمبالغ المبيعات والضريبة، وهو الأمر الذي لم تطعن فيه المدعى عليها أو تنكره علّوة على أن الأوراق المضبوطة لا يمكن اعتبارها فاتورة بحال من الأحوال إذ خلت من كلمة فاتورة ومن أي مبالغ بل اقتصرت على رقم الشارة لموظف شركة ... وهو ما يجعل الدائرة مقتنعة بسلامة موقف المغسلة مما يوجب الحكم بقبول الدعوى وإلغاء قرار المدعى عليها بإيقاع الغرامة.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة نظاماً وبعد الاطلاع على نظام الضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية وقواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية



القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- قبول الدعوى شكلاً.

- قبول دعوى المدعية وإلغاء قرار المدعى عليها محل الدعوى.

صدر هذا القرار بحضور الطرفين، وقد حددت الدائرة ثلاثة أيام موعداً لتسليم نسخة القرار، وللدائرة أن تمدد موعد التسلیم لثلاثون يوماً أخرى حسبما تراه، يعتبر القرار نهائياً واجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة الثانية والأربعون من قواعد

عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وصَلَى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.